بلدية المهدية

محضر جلسة المجلس البلدي

الجمعة 18 نوفمبر 2022

تبعا لتوصيات جلسة المكتب البلدي المنعقدة بتاريخ 11 نوفمبر 2022،
وفي إطار الإعداد الجيد للدورة العادية الرابعة لسنة 2022،
ولمزيد درس مشروع ميزانية 2023 لبلدية المهدية،
وتبعا لاستدعاء فردي كتابي موجه إلى أعضاء المجلس البلدي بتاريخ 14 نوفمبر 2022 مضمن تحت عدد 9217
انعقد بمقر البلدية يوم الجمعة 18 نوفمبر 2022 على الساعة الخامسة مساء جلسة عمل للمجلس البلدي برئاسة السيدة فائزة بوبكر رئيسة البلدية وبحضور السادة والسيدات أعضاء المجلس البلدي الآتي ذكرهم:
أحمد رشاد خميس: المساعد الأول
إكرام ريش: المساعد الثاني
محمد الهادي بن الشيخ : المساعد الثالث
أعضاء السادة والسيدات:
وداد سعد الظريف - عبير الباجي - محسن كريم - نجيب الفقي - ريم الزوالي - فتحي بن زينب - محمد الشاهد - نسرين خليفة منصور - طارق الحنشة - لبنى الزواري - هاجر البكوش - فطومة الغول.
وقد تولى كتابة الجلسة السيد كريم خواجة الكاتب العام للبلدية.
افتتحت الجلسة السيدة رئيسة البلدية مرحبة بالحاضرين مشيرة أن موضوع الجلسة يتمحور حول درس مشروع ميزانية بلدية المهدية بعنوان سنة 2023 ثم أحالت الكلمة للسيد عبير الباجي رئيسة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف فأفادت أن مشروع الميزانية الأولي انطلق إعداده منذ شهر جوان 2022 بالتنسيق مع السيد الكاتب العام للبلدية والسيدة مديرة الشؤون المالية وقد تم عرض المقترح الأولي للدرس على أنظار لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف في جلستها المؤرخة في 03 أكتوبر 2022 كما تم عرضها على أنظار المكتب البلدي بتاريخ 11 نوفمبر 2022
وقد تلت السيدة عبير الباجي تقريرا يتعلق بالتوجهات العامة لميزانية 2023 كما يلي:
" تم إعداد مشروع ميزانية البلدية لسنة 2023 فيما يتعلق بتقديرات موارد العنوان الاول في حدود 11.353.000 د مسجلة بذلك زيادة عن سنة 2022 ب 11,57 % (سنة 2022 تقديرات موارد العنوان الاول كانت في حدود 10.175.000 د) فيما قدرت مصاريف العنوان الاول في حدود 10.999.000 د مسجلة بذلك فائضا يقدر ب 354 اد كنا قد اقترحنا توظيفه سابقا بالعنوان الثاني لخلاص اصل الدين مع صندوق القروض – قسط 2023 – البالغ مقداره 244.000د ورصد الباقي والمقدر ب 110.000 د مبدئيا كذلك بالعنوان الثاني بالتنوير العمومي نظرا للنقص المسجل بين الصفقتين المتعلقتين بتطوير شبكة التنوير العمومي بمنطقة الزهراء والثانية الخاصة بتركيز الفوانيس المقتصدة والتي هي مواصلة لبرنامج الاستثمار لسنة 2021 .
الا انه وامام الوضعية المالية الراهنة و التي حالت دون تحويل المناب من المدخر للمال المشترك الى غاية اليوم والذي تم تقديره ضمن ميزانية 2022 في حدود 800 اد و تم توظيفها ضمن المشاريع التالية:
- اقتناء اراضي (المنتزه: قسط 2022): 230 اد
- اشغال تهيئة مختلفة (تهيئة قصر البلدية) : 50اد
- اقتناء وسائل النقل: 50 اد
- اشغال بناء وتهيئة محطة استسماد عضوي: 200 اد
- تهيئة المنتزهات (منتزه العائلة والطفل): 100 اد
- عمليات التهيئة والتجميل الاخرى (تهيئة المفترقات): 60 اد
- اشغال الصيانة والتعهد (المركب الرياضي): 100 اد
- تهيئة الاسواق: 10 اد
ارتأينا الى تعديل بسيط بان يتم اعتبار قسط من الفائض المقدر ب 354 اد المشار اليه لاقتناء اراضي (خلاص القسط الاخير 2023 لاقتناء المنتزه) وذلك في حدود 230 اد عوضا عن خلاص أصل الدين وذلك لتفادي خطايا التأخير التي

قد تنتج عن عدم تحويل الاعتماد او التأخير في تحويله وهو تم عند خلاص قسط 2021 (توظيف 4اد كغرامة تأخير رغم ما تم تقديمه من مبررات التي كانت البلدية غير مسؤولة عنها)
وعليه سيتم اعتبار 230 اد لخلاص قسط 2023 من الموارد الذاتية للبلدية وخلاص صندوق القروض (أصل الدين) في المبلغ 244 اد من المدخر المزمع تحويله خلال سنة 2023 والتي تؤكد المصالح المعنية انه يجب اعتباره بميزانية 2023 وقد كان وتم تقديره في حدود 700 اد (موارد العنوان الثاني للميزانية)
وقد تم اعتبار نسبة هذه الزيادة بالميزانية بعد التسجيل الحاصل في كتلة الاجور حيث تم الاخذ بعين الاعتبار امضاء الاتفاقيات الخاصة بالزيادة
- قدرت هذه الزيادة في حدود 527 اد لتصبح بذلك كتلة الاجور في حدود 6128 اد بنسبة 54 %من الموارد المتوقعة
كما ان الديون تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز يتخلد ديون لفائدتها: 500 اد دين مجدول – قسط 2023 (متخلدات الى غاية مارس 2021 ديون جدولت الى غاية مارس 2021 بداية من سنة 2021) – الى جانب الاستهلاك السنوي الذي تم تقديره في حدود 1000 اد والدين السنوي الذي قدر في حدود 200 اد علما وان التقدير السنوي للاستهلاك تم ضبطه في حدود 1.500 اد حسب الشركة
الديون تجاه صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية قدرت ب 424 اد بعنوان سنة 2023 (اصل الدين 244 اد وفوائض 180 اد) دون اعتبار الدين المتخلد بعنوان سنة 2021 والذي تم اعتباره للخلاص ضمن ميزانية 2023 ويقدر ب 160 اد (ببند الديون)
ديون تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية في حدود 220 اد (تعديل الجرايات وتنفيل)
كلفة الصفقة الخاصة بخوصصة رفع الفضلات والكنس قدرت ب 610 اد والاعتناء بالحدائق في حدود 90 اد
وامام جملة هذه المصاريف الوجوبية والبالغة حوالي 9000 اد (8.908 اد) أصبح من الضروري تظافر جهود جميع المصالح البلدية والقباضة البلدية لاستغلال الطاقة الجبائية القصوى حيث لا يتوفر على هذا الاساس سوى 2.445 اد لمجابهة بقية المصاريف من خلاص اكرية لاستهلاك الوقود للتدخل العمومي الخ .....
وقد تم الاخذ بعين الاعتبار عند اعداد مشروع الميزانية حجم الديون المتخلدة في استخلاص المعاليم والتي تناهز 5 مليون دينار (بقايا اغلب المعاليم المثقلة)
كما ان الطاقة الجبائية لعدة معاليم اخرى والغير مثقلة لا تزال متاحة وغير مستغلة بالدرجة القصوى الى جانب وان استخلاصها او احصاؤها لم يشمل بعد كامل المنطقة البلدية اعتبارا خاصة للتغييرات التي تحصل بصفة مستمرة للأنشطة.
هذا بالاضافة الى مزيد استغلال العقارات البلدية الشاغرة لتكون رافدا للميزانية والعمل على تطوير مداخيل الاسواق ومراجعة نسب او مبلغ المعاليم في حدود ما يقتضيه القانون والظرف الاجتماعي والاقتصادي ، والعمل على ضبط برامج شراكة مع القطاع الخاص للاستغلال الامثل لبعض الفضاءات وضمان موارد قارة بالميزانية . كما انه من الضروري اعتبار كذلك منطقة التوسع سواء من حيث الخدمات المسداة او من حيث المداخيل
وفيما يتعلق بالعنوان الثاني فقد تم ضبط توقعات موارده الجديدة في حدود 1154 اد كموارد جديدة لسنة 2023 تبوب كالاتي (جدول الموارد والمصاريف للعنوان الثاني) علما وان التوجهات العامة الحالية تتجه نحو عدم الموافقة على المنح الغير الموظفة لمخطط جديد:
- الفائض المزمع توفيره من العنوان الاول (البقايا بين الموارد والمصاريف): 100 اد
- المدخر من المال المشترك: 700 اد
- مساهمة العنوان الاول في العنوان الثاني (الفائض) 354 اد
ومقترح توظيفها وفق الاتي:
- اقتناء عقارات: 230 اد (القسط الاخير لاقتناء المنتزه)
- خلاص أصل الدين (قسط 2023): 244 اد
- تهيئة قصر البلدية (اعتمادات اضافية تبعا للدراسة): 150 اد
- تهيئة الاسواق (اعتمادات اضافية تبعا للدراسة): 250 اد
- تهيئة ممرات للمترجلين ببرج الراس: 150 اد
- التنوير العمومي: 130 اد (منها 124 اد من مساهمة البلدية)

اما الموارد المنقولة من 2022 الى 2023 لمختلف المشاريع بالعنوان الثاني فقد تم تقديرها في حدود 1.698.707,918 د وبالتالي فان جملة موارد العنوان الثاني تقدر ب 2.852.707,918 د (جملة الموارد المنقولة والمراد الجديدة) في حين ان جملة المصاريف قدرت في حدود 3.2060707,918 د وعليه فان الجملة العامة لمشروع ميزانية البلدية لسنة 2023 قدر دخلا وصرف في حدود: **14.205.707,918 د "**

هذا كما تولى السيد الكاتب العام للبلدية تلاوة مشروع ميزانية بلدية المهدية لسنة 2023 فصلا فصلا بعنوانيها دخلا وصرفا.

وقد وافق السادة أعضاء المجلس البلدي الحاضرون بالإجماع على مشروع الميزانية لسنة 2023 مع إجراء تعديل بخصوص الترفيع في نفقات العمل الاجتماعي والجمعياتي وعرض مشروع الميزانية في الدورة العادية الرابعة لسنة 2022 والتي وافق المجلس البلدي على تغيير موعدها إلى يوم 28 نوفمبر 2022 عوضا عن 26 نوفمبر 2022 بمقر البلدية.

ورفعت الجلسة على الساعة السابعة ليلا

وحرر بتاريخه
رئيسة البلدية

فائزة بوبكر